

تخطط لحفر ثمانية آبار أخرى بحقل طاوكي عام 2026

شركات نفط الأقليم ترحب بقرب استئناف الصادرات عبر جيهان

ترجمة: حامد أحمد



التجارية الدولية في ياريس اعتبر أن تركيا انتهكت اتفاق خط أنابيب 1973 بتسبيط صادرات النفط المستقلة للإقليم دون موافقة بغداد. وعلى الرغم من هذه التحديات والضغط المالي الهائل الناجم عن توقيف الصادرات، فقد أظهرت DNO التزامها طويلاً بأهم معلوماتها في إقليم كردستان. خلال فترة التعليق اضطررت الشركة لبيع حصتها من النفط «تقديراً على أساس الكمية» غير شاحنات إلى مصاف محلية بسعر منخفض جداً يقارب 30 دولاراً للبرميل، وهو جزء ضئيل من قيمته في السوق الدولية. قاتم Genel DNO وشريكها Energy بزيادة الإنفاق لإصلاح الأضرار في قحول طاوكي وفيشخابور بعد الجحات بالطازرات المسيرة في تموز/يوليو 2025.

عادة على ذلك، وضعت الشركة خططاً طموحة للنمو المستقبلي، بما في ذلك حفر ثمانية آبار جديدة في تريخيص طاوكي عام 2026. بهدف الوصول إلى إنتاج شغيلي إجمالي يصل إلى 100 ألف برميل يومياً. وينشر هذا الالتزام بالاستثمار المستقبلي إلى قصة راسخة في إمكانات الموارد في الإقليم، شريطة وجود إطار تضيير مستقر وتجاري قابل للتطبيق.

ومع الانتهاء من التفاصيل النهائية، هناك شعور واضح بأن قصة تحول تاريخية قد تم الوصول إليها. وقد جرت التحضيرات الفنية منذ أسابيع، مع إجراء اختبارات وصيانة شاملة للبنية التحتية الخط الأنابيب، وينظر إلى استقرار العلاقة المالية أنه خطوة حاسمة نحو استقرار الميزانية بين أربيل وبغداد. وكانت انفوجة قد أوفرت

في 25 آذار/مارس تصدير 450 ألف برميل يومياً من أنبوب التضيير إلى تريخيص - ترتكا (جيحان) في الإقليم بعد أن حكمت محكمة دولية في نزاع استمر تسعة سنوات بين بغداد الحق في الإصرار على الإشراف على جميع صادرات النفط العراقي، مع إسلام تركي بدفعة تعويضات بلبغداد قدرها 1.5 مليار دولار. عن K24 وDNO،

عرقيين تحدثوا إلى روتنر، تشمل الخطوة الأولية تعين تاجر مستقل للتعامل مع مبيعات النفط من جيهان بأسعار رسمية تحددها الهيئة العراقية لتسويق النفط (سومو). وكان الحاجة الملحة لإيجاد حل هائلة، نظراً لأن الأقتصادي المدمر لتعليق الصادرات الذي دام نحو ثلاثة سنوات. وبدأ هذا التعليق بعد حكم هيكل تجاري معدل. ووفقاً لمسؤولين من خلال هيكل تجاري في الغرفة

DNO لحل مسألة استرداد نحو 300 مليون دولار مستحقة من قبل الأقليم مقابل النفط الذي تم تسليميه قبل وقف الصادرات. وهي جزء من دينون أكبر تقدر بحوالي مليار دولار مستحقة لجميع الشركات النفطية الدولية عن الفترة من آب/أغسطس 2022 إلى آذار 2023. وبحاول الاتفاق الجديد معالجة مسألة المدفوعات المستقبلة بعد حكم محكمة تحكيم في الغرفة

الاتحادية العراقية، التي منحت السلطة الكاملة لإنهاجراءات الاستئناف، ومن المتوقع أن يعيد الانفوجة نحو 230 ألف برميل يومياً إلى السوق الدولي عبر بناء جيهان التركي، مؤلفاً تتفقاً ضرورياً من الإيرادات، ومشيراً إلى توافق صعب تتحقق بعد سنوات من الاحتكاك السياسي والاقتصادي. ووفقاً لمصدر مطلع على المفاوضات تحدث لوكاله روتنر، تسعى

بينما أعلنت شركة التسويق النفطي (سومو) أن اتفاقاً بين بغداد وأربيل لإعادة استئناف صادرات نفط الإقليم عبر أنبوب جيهان التركي يات قريباً، رحبت شركات النفط العالمية العاملة في الإقليم بهذا الخبر، مؤكدة أن فصلاً جديداً من التعاون الاقتصادي والاستقرار سيكون على الأبواب لكل من الإقليم والعراق الاتحادي. وفي الوقت نفسه ذكرت شركة DNO الترويجية إحدى شركات النفط العالمية في الإقليم، أنها تخطط لاستثمارات إضافية بحفر ثمانية آبار في تريخيص حقل طاوكي عام 2026 يصل الإنتاج الإجمالي إلى 100 ألف برميل يومياً.

واعلنت شركة تسويق النفط العراقية الحكومية (سومو)، الثلاثاء الماضي، أن اتفاقاً تارياً مع حكومة إقليم كردستان لإعادة تنصير النفط عبر ميناء جيهان بات قريباً جداً، ويتوقع أن يفتح هذا التطور مسارات جديدة لصادرات العراق التقاطية، مؤكدة أن بغداد وأربيل توصلتا إلى آلية لاستئناف التصدير من إقليم كردستان.

من جانبها، أعلنت شركة ASA DNO من التفاصيل، التي تفيد بالتوصل إلى اتفاقيات بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان ومجموعة من شركات النفط الدولية لاستئناف تصدير الخام المنتج في كردستان عبر خط أربيل العراق - تركيا (جيحان).

ونذكر DNO في بيانها أنها كانت تؤكد

موازاً حرصها على استئناف الصادرات، ولكن

وفقاً لاتفاقيات تضمن ضمانات الدفع لكل من

المستحقات السابقة والصادرات المستقبلية،

وذلك استناداً إلى الشروط القانونية

والاقتصادية والتجارية لعقود المشاركة في

الإنتاج التي تملكتها الشركات مع كرسستان.

ومع توقيع الإعلان الرسمي عن اتفاق الثاني

بين حكومة إقليم كردستان (KRG) والحكومة

الاتحادية العراقية وشركات النفط الدولية

خلال ساعات، يشير الترحيب الإيجابي من

جهة تجارية رئيسية مثل DNO إلى أن فصلاً

جديد من التعاون الاقتصادي والاستقرار

قد يكون على الأبواب لكل من إقليم كردستان

والعراق الاتحادي.

وحاجات هذه الخطة الحاسمة بعد اجتماع ناجح

في أربيل يوم الاثنين الماضي بين مسؤولين

من إقليم كردستان ووفد من شركة نفط الشمال

التي توجهها حكومة إقليم كردستان تتجه

إرشال أبنائهم للمدارس، وفي حال استمرار التجاهل

سيتجهون إلى تنظيم تظاهرات أمام تربية المدارس.

وأوضح الجنابي أن طلاب الأهالي تركزت على بناء

بنية مدرسة ثورة العشرين، والإبقاء على مدرستي

الناصرة والفيحاء (الكرفانيتين) لكونهما بدوام

ويؤكد الأهالي أن بقاء المدارس الكرفانية، رغم

متطلباتها، يبقى خياراً آخرهما لتخفيض الأعباء

عن عائلاتهم، في وقت يتربّقون فيه حلاً جزئياً

لعمدة التعليم الكرفاني في عموم المحافظة.

عدد من المشاريع المدرسية المتلكمة منذ أكثر من

عشرين سنة، مطالبين الجهات المعنية بحسب ملف

تلك المشاريع، والتراجع عن قرار نقل الطلبة لما

يشكله من أعباء مالية إضافية على العائلات.

وقال قائممقام المشخاب، زمان الجنابي، في تصريح

له المدى إن «الاهالي منطقه راك الحصوة حضروا

للمدارس الكرفانية إلى موقع بعيدة، ملوحين

بتقديم اضراب يشمل خمس مدارس ابتدائية إذ لم

تلبس مطالبهم.

شارك الأهالي وأبناؤهم في وقفة احتجاجية أمام

نظام عزفه على نقل المدارس الكرفانية ويهدون بالإضراب

أهالي المشخاب يحتاجون على نقل المدارس الكرفانية ويهدون بالإضراب

المدى / خاص

تظاهرات في البصرة .. أهالي المادة 140 يهدون بتصعيد الاحتجاجات ومقاطعة الانتخابات

المدى / عمار عبد الخالق

شهدت منطقة الريحينة في البصرة، أمس الأربعاء، احتجاجات متواصلة شارك الدستور العراقي، مطالبين بصرف التعويضات المالية وتوزيع الأراضي السكنية المقررة لهم منذ سنوات، بعد أن ظل إغلاقهم محرومين من حقوقهم المشروعة، وسط شعور بالغضب والاستياء نتيجة التأخر الحكومي المستمر. ورک المتظاهرون على مطالبهم الأساسية المتمثلة في إنصافهم من خلال تطبيق المادة 140 بشكل كامل، وتوزيع الأرضي السكنية التي وعدوا بها، وصرف التعويضات المالية مع قطعة أرض سكنية، بينما المنشآت العامة التي لم تجد لها حلولاً في المحافظات الأخرى، متبررين إلى أن الإجراءات الحالية بطيئة وغير مكتنلة، ما أدى إلى حرمانهم من حقوقهم المشروعة حتى يتم تضييق تحركاتنا بما في ذلك مقاطعة الانتخابات إذا استمر تجاهل الحكومة لمطالبتنا». وأكد المدى أن أصحاب المادة 140، أحد المطالب، أن قلة قليلة فقط تمكن من اسلام التعويضات المالية مع قطعة أرض سكنية، بينما أغلبهم لم يحصل على شيء منذ سنوات، وما زال التجاهل مستمراً الصالح أصحاب العلاقات والتفوّق، مضيفاً: «خرجانا اليوم لإيصال صوتنا، ونحن مستعدون لتصعيد تحركاتنا بما في ذلك مقاطعة الانتخابات إذا استمر تجاهل الحكومة لمطالبتنا». وبين أن احتجاجاتهم تهدف إلى الضغط على الجهات الرسمية لتسريع إجراءات التعويض وتوزيع الأرضي، مؤكداً أن استمرار التجاهل الحكومي سيزيد من حدة الاحتجاجات، وأنهم لن يتراجعوا عن مطالبهما المشروعة حتى يتم تضييقها بالكامـل». وقال باسم حسين، أحد المحتجين، له المدى إن مشمول المادة 140 في البصرة يعيشون منذ سنوات طويلة حالة من الحرمان والانتظار، بعد أن تم تحديد حقوقهم الدستوريين يقدر بـ 170 ألف شخص، ومع ذلك وأصحاب أنفسهم يقتصر على أقل من راتب 400 ألف دينار في أغلب الأحوال، وهذا كله بسبب وقف التعويضات.

من جهة أخرى يرى عضو برلمان إقليم كردستان جهاد حسن أن الحكومة الاتحادية هي من طلبت وقف التعويضات، وأوضح تجاهل حديثه له المدى أنه لا يمكن لحكومة إقليم تتحمّل هذا المطلب من التألف المالية المتعلقة برواتب الموظفين الجدد الذين يتم تعينهم، تكون الحكومة الاتحادية تزيد 50% من الإيدادات الداخلية وتسلّم كامل النفق، وهذا يعني أن الأموال التي يحصل عليها الإقليم لا تكفي سوى لتلبية الإن amatations الخدمية التي يبذمه الحكومة». وأعربت حكومة إقليم كردستان في وقت سابق عن رفضها تحويل ملف رواتب موظفي الإقليم إلى «أداء انتزاز» من قبل الحكومة العراقية، معترفة أن إضعاف كردستان لن يؤدي إلى تقوية العراق».

تعينات على موازنة الإقليم التي تواجهها حكومة إقليم كردستان تتوجه في السادس الحالي بحسب ملخص ما في السياق ذاته قال عضو مجلس الخرجين من كليات ومدحه إقليم معايير تجاهل إضافة تنقل الأباء الماليين المتربعة كاجور تنقل إضافة تنقل الأهلية تعين تاجر مستقل للتعامل مع مبيعات النفط من جيهان بأسعار رسمية تحددها الهيئة العراقية لتسويق النفط (سومو). وكانت الحاجة الملحة لإيجاد حل هائلة، نظراً لأن الأقتصادي المدمر لتعليق الصادرات الذي دام نحو ثلاثة سنوات. وبدأ هذا التعليق بعد حكم هيكل تجاري معدل. ووفقاً لمسؤولين من خلال هيكل تجاري في الغرفة

DNO لحل مسألة استرداد نحو 300 مليون دولار مستحقة من قبل الأقليم مقابل النفط الذي تم تسليميه قبل وقف الصادرات. وهي جزء من دينون أكبر تقدر بحوالي مليار دولار مستحقة لجميع الشركات النفطية الدولية عن الفترة من آب/أغسطس 2022 إلى آذار 2023. وبحاول الاتفاق الجديد معالجة مسألة المدفوعات المستقبلة بعد حكم محكمة تحكيم في الغرفة

الاتحادية العراقية، التي منحت السلطة الكاملة لإنهاجراءات الاستئناف، ومن المتوقع أن

يعيد الانفوجة نحو 230 ألف برميل يومياً إلى السوق الدولي عبر جيهان التركي، مؤلفاً تتفقاً ضرورياً من الإيرادات، ومشيراً إلى توافق صعب تتحقق بعد سنوات من الاحتكاك السياسي والاقتصادي. ووفقاً لمصدر مطلع على المفاوضات تحدث لوكاله روتنر، تسعى

الاتحادية العراقية رئيسية مثل DNO إلى أن فصلاً

جديد من التعاون الاقتصادي والاستقرار

قد يكون على الأبواب لكل من إقليم كردستان

والعراق الاتحادي.

وتحتاج هذه الخطة الحاسمة بعد اجتماع ناجح

في أربيل يوم الاثنين الماضي بين مسؤولين

من إقليم كردستان ووفد من شركة نفط الشمال

التي توجهها حكومة إقليم كردستان تتجه

إرشال أبنائهم للمدارس، وفي حال استمرار التجاهل

سيتجهون إلى تنظيم تظاهرات أمام تربية المدارس.

وأوضح الجنابي أن طلاب الأهالي تركزت على بناء

بنية مدرسة ثورة العشرين، والإبقاء على مدرستي

الناصرة والفيحاء (الكرفانيتين) لكونهما بدوام

ويؤكد الأهالي أن بقاء المدارس الكرفانية، رغم

متطلباتها، يبقى خياراً آخرهما لتخفيض الأعباء

عن عائلاتهم، في وقت يتربّقون فيه حلاً جزئياً

لعمدة التعليم الكرفاني في عموم المحافظة.

عدد من المشاريع المدرسية المتلكمة منذ أكثر من

عشرين سنة، مطالبين الجهات المعنية بحسب ملف

تلك المشاريع، والتراجع عن قرار نقل الطلبة لما

يشكله من أعباء مالية إضافية على العائلات.

وقال قائممقام المشخاب، زمان الجنابي، في تصريح

له المدى إن «الاهالي منطقه راك الحصوة حضروا

للمدارس الكرفانية إلى موقع بعيدة، ملوحين

بتقديم اضراب يشمل خمس مدارس ابتدائية إذ لم

تلبس مطالبهم.

شارك الأهالي وأبناؤهم في وقفة احتجاجية أمام

نظام عزفه على نقل المدارس الكرفانية ويهدون بالإضراب

النظام على حصة المدارس الكرفانية في سياق الأزمة المالية

وارتفاع عدد الموظفين المتوفّرين مقارنة

بإيرادات المدّيات المتاحة إلى عبء مالي كبير على

خزينة الإقليم.

وتعتمد نسبة كبيرة من سكان الإقليم على

الرواتب الحكومية، ما يجعل الأزمة أكثر

تأثيراً على الحياة المعيشية.

تبرهن عضو لجنة الاحتجاجات في

السليمانية ميران محمد مصلح الوضع

من الخارجين في الإقليم لا يجدون فرصاً

للتغيير في المؤسسات الحكومية، بحسب

إيقاف التعينات بشكل كلي من بداية العام

الحالي.

ولفت خالد حديثه له المدى إلى أنه

«ليس ذنب الخارجيين في الإقليم الوضع

المالي الذي وصل إليه الحكومة من عجز

الاقتصادية والخلاف مع بغداد».

وأشار إلى أن «القطاع الصحي يحتاج إلى

